تأثير الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية

The Impact of Corruption on Economic Growth in the Arab Countries

د. قديد عبد القادر
جامعة الشلف – الجزائر
a.kadid@univ-chelef.dz

Abstract:

Good governance and economic development are considered as one of the major problems of the economies at the international scale, and still remain a major concern of society actors, and on many levels. However, the contribution by proposing solutions to strengthen economic performance of the Arab countries requires first a careful diagnosis of their governance systems. On the other hand, the fight against corruption represents a big challenge for the Arab counties development matter, so that it constitutes among the most important criteria of good governance.

Through this study, we would like to clarify the evolution of the corruption phenomenon in that countries between 1996 and 2014, in order to make propositions that can reduce it, because of it negatives effect on economic growth.

Keywords: Good governance, Corruption, Arab Countries, Dynamic panel data model.

مقدمة:

تواجه البلدان العربية تحديات هامة حدت مسارات بعث النمو و دفع التنمية الاقتصادية، و هي تحديات لم تعد تقتصر على عوامل طبيعية كعوامل الانتاج، و إنما تعدى الأمر ذلك إلى الحديث عن عوامل ذات طبيعة أخرى للتنمية، ترتبط مثلا بطبيعة ممارسة الحكم، إدارة الشأن العام و البيئة،... و قد حاولت عديد المؤسسات و الهيئات الحكومية و غير الحكومية تقديم تفسيرات و تحليلات من شأنها الحد من الآثار السلبية لبعض هذه الظواهر.

و في هذا الصدد قدم البنك العالمي، مجموعة من المؤشرات لتقييم طبيعة نظام حوكمة العديد من البلدان، حيث تم اعتبار مؤشر محاربة الفساد أحد أهم مؤشرات تقييم البعد القانوني لنظام الحوكمة، من منطلق أنه يسمح بقياس مدى أو إمكانية استعمال السلطة العمومية للمصلحة الشخصية، بما في ذلك كل أشكال الدفع الإضافي لأعوان الدولة من قبل رجال الأعمال، فضلا عن سيطرة الدولة على النخب و ربطهم بمصالحهم الخاصة. و قد دفعت جهود هذه المنظمات الكثير من الدول العربية إلى إصدار قوانين و تشريعات هامة كفيلة بالتعامل مع هذه الظاهرة، مما جعلها محور الاهتمام من قبل الكثير من الباحثين.

و نحن في هذه الدراسة، إذ نحاول تشخيص مدركات الفساد للأقطار العربية استنادا إلى قاعدة بيانات البنك العالمي و الخاصة بمؤشرات نظام الحكومة لقرابة 189 بلد، فإنه حري بنا تناول ذلك من خلال:

- الطرح النظري لأثر الفساد على النمو الاقتصادي.
- محاولة لقراءة وضع و جهود مكافحة الظاهرة في البلدان العربية.
- تقدير الأثر الذي تحدثه هذه الظاهرة على النمو الاقتصادي في تلك البلدان باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي و ذلك باعتماد مؤشر مكافحة الفساد لـ Kaufman 1998 .

1/ أثر الفساد على النمو الاقتصادي

1 – 1- أثر الخارجية السلبي و الفساد

يتوقف البحث في موضوع النمو الاقتصادي على نظرتين أساسيتين، النظرة الطبيعية التي تعتبر أن الظروف الطبيعية و الجغرافية تعد من أهم محددات النمو الاقتصادي، في حين أن النظرة المؤسساتية تعتبر العوامل المؤسساتية هي المحدد الآخر للنمو.

و وفقا لنظرية النمو الداخلي فإن تراكم المعارف، رأس المال البشري، التعلم بالتمهين، الابتكارات التكنولوجيـــة و المنشآت القاعدية، تعتبر مصادر للنمو الاقتصادي من منطلق أنها تولد ما نسميه بالوفرات الخارجية الإيجابية (l'effet d'externalité positive) و ذلك في ظل المردودية الثابتة لعوامل الإنتاج، حيث تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

غير أن مجموعة أخرى من الباحثين (Dal Bo et Bossi 2007) (Ades et Ditella 1997) (Mauro ,1995) يرون أن عوامل أخرى تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي و ذلك بفعل الوفرات الخارجية السلبية التي تحدثها على المدى البعيد، فعلى سبيل المثال يعتبر انتشار التلوث و النفايات ذو أثر سلبي على المنفعة الاجتماعية للدولة، شأنه في ذلك شأن ظاهرة الفساد التي أصبحت تعيق الأداء الاقتصادي لمؤسسات الدولة حتى لو بطريقة غير مباشرة.

إن الفساد لا يسمح للرسميين بالتمكن من مقاليد الحكم فقط، بل يسمح لهم أيضا بتدوير المؤسسات لمصالحهم الخاصة، و كنتيجة لذلك يبقى الفساد متولدا بعدها بصفة آلية (auto-engendrer). حيث أنه، عندما يكون النظام فاسدا فإنه من المحتمل جدا أن يستمر و أن الوضع سوف يتدهور أكثر إذا لم تنتهج الإصلاحات الجذرية الكفيلة بالقضاء على الظاهرة[1].

1-2 مفهوم الفساد

لقد تعددت التعاريف التي جاءت محددة لهذا المفهوم بتعدد الجهات التي عملت على دراسته و تحديد أبعاده، فقد اتجه البنك العالمي إلى تعريف الفساد على أنه إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص، و يحدث ذلك عندما يقوم موظف بقبول أو ابتزاز أو طلب رشوة لتسهيل إجراء أو اتمام عقد، كما يحدث أيضا، عندما يعرض وكلاء أو وسطاء شركات، تقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة بصفة استثنائية، من أجل تحقيق أرباح خارج إطار القانون. كما يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى الرشوة، و ذلك بتعيين الأقارب و سرقة المال العام (أموال الدول) مباشرة[2].

و قد عددت الأدبيات الكثير من العوامل التي تُعتبر مولد للفساد، و التي لا يمكن اعتبارها من بين أسبابه فقط، كتركز السلطة، السلطة التقديرية للنفقات العمومية، هيكلة النظام الضريبي، أجور القطاع العام، عند إبرام عقود الصفقات الدولية بالخصوص من أجل استخراج الموارد الطبيعية[3]. في حين أن منظمة الشفافية الدولية تعرف الفساد على أنه سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية[4].

و قد عرفه علماء الاجتماع[5] على أنه افرازات سوء العلاقة بين الدولة و المواطنين، و التي تتجلى في الابتزاز، المحسوبية و المكافآت الاضافية التي يطلبها الأعوان العموميون. و هو ما ينتج عن فقدان الثقة في قدرة الحكومة على تسيير شؤون الدولة لصالح المواطنين.

1- 3 -الدراسات التطبيقية لعلاقة الفساد بالنمو الإقتصادي

تتجه جل الدراسات التي اهتمت بموضوع الفساد إلى اعتبار الأثر السلبي لهذه الظاهرة على النمو الاقتصادي، و هو ما يبدو منطقيا للوهلة الأولى. غير أن مجموعة من الباحثين قدموا دراسات أخرى، بينوا من خلالها القنوات التي من الممكن أن يؤثر الفساد عبرها إيجابيا على النمو الاقتصادي.

1-3-1 الأثر الإيجابي للفساد على النمو الاقتصادي

يعتبر كل من (leff,1964) و (hungton,1968) أن الفساد (الرشوة) هو وسيلة فعالة لتجاوز التشريعات و الإجراءات الإدارية البطيئة الفاحصة، حيث اعتبر أنه يعزز الكفاء الاقتصادية للأعوان الاقتصاديين، من خلال العمل على تجاوز القيود التي تفرضها الحكومات. و هي قيود من شأنها أن تؤدي إلى إعاقة الإستثمار، كما أنها قد تتعارض مع قرارات اقتصادية من شأنها دعم النمو. فانتشار الرشوة حسبهما يسهل الحياة الاقتصادية في بعض الحالات[6].

و قد اعتبرا أن انتشار الفساد من شأنه أن يؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي من خلال آليتين تتمثلان في[7]:

- ممارسات الرشوة من شأنها تجنب الإجراءات البيروقراطية في حركة الأموال.
- الأعوان الحكوميون الذين يسمح لهم بقبول رشاوي، يرفعون مجهوداتهم خاصة عندما تكون الرشوة بمثابة جزء من مداخيلهم.

إن الآلية الأولى تسمح بزيادة احتمال أن يكون للرشوة أثر إيجابي فقط في البلدان التي تتميز بإجراءات بيروقراطية معقدة، في حين أن الآلية الثانية، موجودة بغض النظر عن طبيعة الإجراءات البيروقراطية. غير أن هذه النظرية عرفت انتقادات حادة من منطلق أن التشريعات و الإجراءات المشار إليها إنما تمت مناقشتها بجدية، إذ أنه لا يعقل أن تعيق النمو الاقتصادي مثل انتشار الرشوة باعتبارها متغيرا خارجيا يصعب التحكم فيه، حيث أنه من المنطقي أن يضطر الأعوان العموميون إلى فرض إجراءات غير قانونية الهدف منها تحصيل المزيد من الرشوة[8].

1-3-2- الأثر السلبي للفساد على النمو الاقتصادي

باعتبار الدراسات سابقة الذكر، قد يكون الأثر الذي يحدثه انتشار الرشوة إيجابيا على النمو الاقتصادي وفقا للمبررات التي تم تقديمها، غير أنه لا يمكن أن يكون بحجم الضرر الذي تلحقه هذه الظاهرة بالنشاط الاقتصادي، فالأثر السلبي لظاهرة الفساد مبرر من قبل الكثير من الدراسات. و في هذا الصدد قد قام Mauro بتحليل مؤشرات الرشوة (الفساد)، البيروقراطية و نجاعة النظام القضائي لقاعدة البيانات Business international (BI) للفترة 1980-1983، و هي مؤشرات تم الحصول عليها بناء على عمليات الاستقصاء التي انشأها القائمون على قاعدة البيانات هذه لقرابة 70 بلدا، إذ اعتبرت هذه من بين أولى الدراسات التجريبية التي تناولت هذا الموضوع[9].

و قد توصل الباحث إلى أن هناك علاقة سلبية بين مؤشر الفساد و مؤشر الاستثمار، و من ثم مع النمو، و هي ذات معنوية إن من الناحية الإحصائية أو الاقتصادية. و قد توصل من جهة أخرى إلى وجود علاقة إيجابية ذات معنوية بين مؤشر الفساد و مؤشرات البيروقراطية و الاستقرار السياسي، و هو ما معناه أن الفساد و عدم الاستقرار يعتبران شديدي الارتباط، و أن ذلك بالإمكان إرجاعه إلى نفس مشاكل التنسيق بين أعضاء النخبة الحاكمة. كما أنه توصل في هذه الدراسة إلى تفسير آخر مضمونه أن البلدان الفقيرة تميل إلى انتشار الفساد، البيروقراطية و إلى عدم الاستقرار السياسي أكثر من غيرها من الدول[10].

فحسب نموذج النمو الداخلي، فإن الإجراءات البيروقراطية غير الفعالة بإمكانها التأثير على النمو بطريقة غير مباشرة من خلال تخفيض معدلات الاستثمار، أو بطريقة مباشرة من خلال سوء توزيع الاستثمارات بين القطاعات. و من جهتها، فإن نماذج النمو التقليدية تعتبر أنه من الممكن للرشوة أن تؤثر على استقرار مستوى الدخل و ذلك من خلال سوء توزيع الإنتاج فيما بين القطاعات. و بالتالي عندما يكون الاقتصاد دون المستوى المستقر للدخل، فإنه يمكن أن تؤدي زيادة انتشار الفساد إلى انخفاض النمو[11]. كما أن الإجراءات البيروقراطية غير الفعالة بإمكانها أيضا تخفيض الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص و بالتالي معدل الاستثمار[12].

و من أجل تفسير علاقة المستويات العالية للفساد بمستويات النمو البطيئة للدول فإن L. Ndikumana (2007) يرى أن ذلك يرجع إلى طبيعة نظام الحوكمة[13]. إذ أن أنظمة الحكومة في البلدان النامية غالبا ما تكون صارمة عنها في البلدان الصناعية، كما أنها أكثر سوءا في البلدان الإفريقية بالمقارنة مع باقي بلدان العالم النامي[14].

و قد اعتبر بأن الفساد له من الأثر الكبير من حيث توزيع مداخيل الأفراد خاصة الفقراء. حيث أنها تحد من نمو مداخيلهم، و تعمل على تخفيض النفقات العمومية الموجهة إليهم كما أنها تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية (congestion) و تعمل على زيادة الكفاءة الرأسمالية في الإنتاج، و الذي من شأنه تخفيض الآثار المحتملة لكل من الاستثمار و النمو على العمالة[15].

2 - دراسة تحليلية لوضع الفساد في البلدان العربية

2- 1 – وضع الفساد في البلدان العربية لسنة 2014

تعتبر أعمال البنك العالمي بشأن تقييم أنظمة الحوكمة للدول عملا ذو أهمية[16]، و قد تجسد ذلك في إعداده لقاعدة البيانات حول مؤشرات الحكم الراشد. و ينصب اهتمامنا في هذا الموضوع بمؤشر محاربة الفساد حسب قاعدة البيانات تلك.

و بتفحص مؤشر محاربة الفساد، باعتباره أحد المؤشرات المشار إليها – حسب ذات القاعدة- و الخاصة بالبلدان العربية خلال سنة 2014، فإنه يمكن القول بأن الكثير من البلدان تشهد وضعا متدنيا من حيث مكافحة الفساد، في حين بلغت بعض الدول مستويات مقبولة بعد تحسن وضعها، مثل: قطر، الإمارات و الأردن. و على العموم فإنه يمكن تصنيف الدول العربية، حسب بيانات البنك العالمي، إلى ثلاث مجموعات متباينة من حيث درجة محاربة الفساد، فبينما هناك مجموعة من الدول تشهد انتشارا كبيرا جدا للفساد فإن وضع دول أخرى أقل، بينما عملت دول أخرى جاهدة من أجل التقليل من حدة الفساد و أخذ بها مؤشر محاربة الفساد مستويات مقبولة. و هو ما يتضح من خلال الجدول (1)الآتي:

جدول رقم (1): مؤشر مكافحة الفساد للبلدان العربية لسنة 2014.

دول مقبولة		عرفت انتشار كبيرا للفساد		عرفت انتشار كبير جدا للفساد	
البحرين	0.39*	الجزائر	-0.79	العراق	-1.23
الأردن	0.07	جيبوتي	-0.78	ليبيا	-1.40
الكويت	-0.16	مصر	-0.45	الصومال	-1.59
عمان	0.08	لبنان	-0.75	السودان	-1.51
قطر	1.19	موريتانيا	-0.87	سوريا	-1.17
الإمارات	1.18	المغرب	-0.19	اليمن	-1.23
-	-	تونس	-0.14	-	-

المصدر: تم إعداده بناء على بيانات البنك العالمي2015

*: قيمة مؤشر مكافحة الفساد للبلد المقابل لها في نفس السطر

في الجدول (1) نميز بين ثلاث مجموعات حسب قيمة مؤشر مكافحة الفساد المقابل لكل بلد، فبالنسبة للمجموعة الأولى تتمثل في الدول التي شهدت انتشارا كبيرا جدا للفساد و هي الدول التي تراوحت قيم مؤشر مكافحة الفساد فيها بين -1 و 2.5 – ، أي بنسب تقل عن 30 %. فقد عرفت كل من العراق، الصومال و السودان مستويات ضعيفة جدا للمؤشر لم تقل نسبته عن 30%، و هو ما يوحي بأن هذه الدول تشهد انتشارا رهيبا للفساد، خاصة في ظل الاضطرابات السياسية و الأمنية بها. في حين انتقل ذات المؤشر من وضع السيئ إلى وضع السيئ جدا بكل من ليبيا، سوريا و اليمن، و هي دول شهدت استقرارا سياسيا في وقت سابق إلى أن عرفت اضطرابات سياسية و أمنية بعد ذلك عطلت بشكل أكبر مؤسسات الدولة في لعب الأدوار القانونية لها، و التي منها الرقابة و مكافحة الفساد. و لعل عدم صدور التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد بجل هذه الدول يعتبر من بين نقاط ضعفها و تأخرها، بالإضافة إلى عدم مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

بالنسبة للمجموعة الثانية و المتمثلة في الدول التي شهدت انتشارا للفساد بمستويات أقل حدة، و هي تلك الدول التي أخذ بها مؤشر مكافحة الفساد قيما تتراوح بين 0 و -1، أي بنسب تراوحت بين 30 % و 50 %. يعتبر وضع دول هذه المجموعة أفضل من المجموعة السابقة، حيث شهد مؤشر مكافحة الفساد بعض التغيرات غير الهامة بجلها، غير ان ذلك لم يعف من تصنيفها ضمن الدول الضعيفة، حسب قاعدة بيانات البنك، إذ أنه على الرغم من أن غالبية هذه الدول صادقت في مواعيد مختلفة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الجزائر 2004)، كما أن جلها كانت من الدول السباقة إلى إصدار تشريعات خاصة بمكافحة الفساد. حيث أصدرت الجزائر مثلا القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته الصادر بتاريخ 20-02-2006 في الجريدة الرسمية رقم 14، حيث تم إنشاء هيأة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته. غير أن وسائل الإعلام لم تكد تتوقف عن الكشف عن قضايا فساد معتبرة تورط فيها رجال أعمال و مسؤولون. و لعل تأخر هذه الدول من حيث مكافحة الفساد، قد يرجع إلى التحايل على القانون و استغلال الفراغات القانونية و كذا عدم الالتزام الكلي بتطبيق القوانين و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد على الرغم من وجودها.

بالنسبة للمجموعة الثالثة التي عرف بها مؤشر الفساد قيما موجبة فهي مجموعة البلدان التي وُفقت إلى حد ما في مكافحة الفساد. يجب أولا الإشارة إلى أن هذه الدول هي دول ذات حكم ملكي، فهي تشهد استقرار أمنيا سياسيا، و ما بلوغها هذه المستويات إلا نتيجة عن تجنيد مؤسساتها لإصدار تشريعات و قوانين خاصة بمكافحة الفساد عصرية متوافقة مع ما هو معمول به. كما أنها لم تتأخر في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، و بالمقابل فإن حرصها على تطبيق قوانين مكافحة الفساد بصرامة، و كذا درجة استقلالية القضاء بها يعتبر عاملا مهما في مكافحة الفساد.

2 -1 – تقديم النموذج

في البداية سنقدم النموذج المستخدم في هذه الدراسة، حيث يتعلق الأمر بمحاولة نمذجة علاقة ديناميكية لمتغيرة الفساد بالنمو الاقتصادي. و يتمز النموذج الديناميكي بتقديم لواحد أو أكثر من المتغيرات الداخلية بتأخيرات زمنية ضمن المتغيرات المفسرة للنموذج. و بالنسبة للعلاقة في النموذج الذي نحن بصدد تقديمه سيسمح إدراج متغيرة الناتج بتأخر زمني ضمن المتغيرات المستقلة،

سيسمح باختبار الأثر الديناميكي للناتج الداخلي لعينة البلدان موضوع الدراسة على النمو الاقتصادي لها. و عليه تكون صيغة النموذج وفق العلاقة التالية:

حيث يمثل: y_{it} المتغير الداخلي، X_{it} : المتغيرات المفسرة، و تمثل كل من α، β و γ المعلمات المراد تقديرها للنموذج، cc مؤشر الفساد، ε_{it} حد الخطأ العشوائي.

2 -2- متغيرات الدراسة:

أكدت الدراسات التي عالجت العلاقة بين العوامل المؤسساتية و النمو الاقتصادي على وجود علاقة قوية بين النمو و الفساد، إن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالفساد يؤثر على الأداء الاقتصادي من خلال عدة أليات: كسوء استعمال الموارد، انخفاض مستوى الاستثمار الداخلي و الأجنبي، تطور نمط تسيير المؤسسات بشكل يهيئ الوضع لانتشار النشاط غير الرسمي وغيرها. و في النموذج (1) سيسمح استخدام مجموعة من المتغيرات، من تقدير العلاقة قيد الدراسة حيث يتعلق الأمر بكل من:

- $lpib_{it}$: الناتج الداخلي الخام للبلد i في الفترة t مأخوذ باللوغاريتم النيبيري. فمن الناحية النظرية يؤثر هذا المتغير إيجابيا على النمو الاقتصادي.
- lTI_{it} : الإنفتاح التجاري للبلد i في الفترة t مأخوذ باللوغاريتم النبيري، يؤثر هذا المتغير إيجابيا على النمو الاقتصادي، فالبلدان الأكثر انفتاحا لها نمو إقتصادي متزايد.
- cc_{it} : مؤشر مكافحة الفساد للبلد i في الفترة t.
- pla : متغيرة الإطلال على البحر، و هي متغيرة صماء تعبر عن البلدان المطلة على البحر عندما تأخذ قيمة واحد، بينما تأخذ قيمة الصفر عندما يكون البلد معزول عن البحر، و يؤثر هذا العامل سلبا على النمو الاقتصادي بسبب أن البلدان المعزولة عن البحار تتحمل تكاليف إنتاج أقل.
- RI : متغيرة التكتل الإقليمي، و هي متغيرة صماء تعبر عن البلدان المنتمية إلى تكتلات اقتصادية إقليمية عندما تأخذ قيمة واحد، بينما تأخذ قيمة الصفر عندما يكون البلد غير منتم إلى مجموعة اقتصادية، و يؤثر هذا العامل إيجابيا على النمو الاقتصادي حيث أن التكتل الإقليمي يرفع من معدلات النمو الاقتصادي للبلد.

2-3 – تقدير النموذج:

في البداية يتعين علينا اختيار نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة، حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed Effect, LSDV)، نموذج الانحدار (Poold OLS) و نموذج الأثر المتغير(Random Effect). و من أجل ذلك قمنا بإجراء اختبار (Hausman test) لاختيار الصيغة المناسبة في عملية التقدير بين نموذج الأثر الثابت و نموذج الأثر المتغير (نتائج الاختبار موجودة في الملحق2)، حيث توصلنا إلى أن صيغة نموذج الأثر الثابت أنسب من نموذج الأثر المتغير. و للتمييز بين نموذج الأثر الثابت و نموذج الانحدار *Pool* قمنا بإجراء اختبار *Wald* لمعاملات المتغيرات الصماء الخاصة بمجموعة البلدان عينة الدراسة، و كانت نتائج الاختبار حسبما هو مبين في الملحق3، حيث خلصنا إلى أن صيغة نموذج الانحدار *pool* هي التخصيص المناسب لتقدير العلاقة (1) و قد كانت نتائج التقدير كما هو موضح في العلاقة (2) التالية (الملحق 4):

$$Lpib_{it} = \underset{(3.98)}{0.30} + \underset{(97.84)}{0.98}Lpib_{it-1} \underset{(-2.52)}{-0.11}cc + \underset{(5.37)}{0.06}RI \underset{(-2.18)}{-0.02}pla + \underset{(2.48)}{0.03}cc * lTI + e_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

R^2=99.29% n.k =263

تشير القيم بين قوسين إلى إحصائية استيودنت المحسوبة عند مستوى معنوية 5%. تم تقدير النموذج السابق باستعمال طريقة المربعات الصغرى، حيث تم اختبار و تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة white. اختبار اعتدالية الأخطاء و اختبار فيشر تسمح بقبول النماذج السابقة، حيث تقدر القوة التفسيرية له 99% من خلال معامل التحديد المصحح، كما أن قيمة معياري akaike و shwarz لهذا النموذج تعتبران الأصغر من بين المعادلات التي تم تقديرها، لذا يمثل النموذج الأمثل لتقدير العلاقة المراد دراستها.

تحليل نتائج التقدير:

النموذج السابق يوضح تقدير لعلاقة النمو الاقتصادي بالفساد للبلدان العربية، ففي هذه المعادلة كانت إشارة كل المعاملات متوقعة و هي مقبولة إن من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الإحصائية بحسب احصائية استيودنت الموافقة لها.

فبالنسبة لمتغيرة الناتج الداخلي المتأخر بفترة زمنية نلاحظ أنها مسبوقة بإشارة موجبة و هي مقبولة من الناحية الاحصائية، حيث تدل على أن النمو الاقتصادي لهذه البلدان يتأثر إيجابيا بالأداء الاقتصادي للفترة السابقة.

أما بالنسبة لمتغيرة مؤشر مكافحة الفساد كانت مسبوقة بإشار سالبة دلالة على العلاقة العكسية لانتشار ظاهرة الفساد بالنمو الاقتصادي حيث أن الزيادة في قيمة مؤشر مكافحة الفساد بمعدل 1% تودي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بمعدل 0.1%.

أما بالنسبة لمتغيرة التكتل الإقليمي، كانت هذه المتغيرة مسبوقة بإشارة موجبة دلال على العلاقة الطردية بين التكتل الإقليمي و النمو الاقتصادي و هو ما تبرره النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة للمتغيرة التفاعلية للأثر المشترك للفساد و الانفتاح التجاري، كانت مسبوقة باشارة موجبة ذات معنوية احصائية مقبولة، دلالة على أن انتشار الفساد يكون أكثر تأثيرا على النمو كلما زادت درجة انفتاح البلد، فالبلدان العربية الأكثر انفتاحا هي أكثر عرضة لانتشار ظاهرة الفساد الاقتصادي.

بالنسبة لمتغيرة pla الإطلال على البحار و المضائق، كانت هذه المتغيرة مسبوقة بإشارة سالبة دلالة على العلاقة العكسية بين هذا العامل الطبيعي و النمو الاقتصادي لتلك البلدان، فتكاليف التبادل التجـــاري و من ثم الانتاج تزيد بسبب العزلة الجغرافية مما يعيق النشاط الاقتصادي و من ثم معدلات النمو.

الخاتمة:

في هذه المحاولة البحثية تمحور جوهر العمل حول الإجابة على الإشكال المطروح و المتمثل في أثر الفساد على النمو الاقتصادي في البلدان العربية. و من أجل ذلك و للإجابة على هذا التساؤل قمنا بتقديم نموذج ديناميكي لمعطيات البانيل لعينة من 14 بلد عربي للفترة 1996-2015 .

فتأكيدا للنتائج التي أظهرتها الدراسات التطبيقية، فإن التحليل الذي تم تقديمه في هذه الورقة البحثية، بين الأثر السلبي المعنوي لانتشار الفساد على النمو الاقتصادي. فقد كانت الإشارة التي تسبق متغيرة مؤشر مراقبة الفساد إشارة سالبة حيث يدل ذلك على العلاقة العكسية بين انتشار الفساد و النمو الاقتصادي لمختلف البلدان، و هي إشارة متوقعة ذات معنوية إحصائية بحسب اختبار student، حيث أنه كلما تمكنت الأقطار من إنشاء هيئات لمكافحة الفساد، تهتم بمحاربة الرشوة مثلا، فإن ذلك من شأنه تقليص عمليات الابتزاز المحتملة من طرف الأعوان العموميين اتجاه القطاع الخاص، إذ أن ذلك يسمح بتحفيز هذا الأخير إلى المزيد من المبادرة و هو ما يخدم النمو و التنمية.

كما أن هذه النتيجة تبين أيضا بأن الفساد الاقتصادي هو توجيه النشاط الاقتصادي بشكل يتعارض مع الأداء الأمثل للنظام الاقتصادي، وعليه فأن المسؤولين، الرأي العام، المجتمع المدني، و القطاع الخاص يتوجب عليهم الأخذ بالأسباب التي تحد من انتشار هذه الظاهرة. فالمحيط الذي يكون فيه اختيار المشاريع على أساس دفع الرشوة يكون الفاعلين الاقتصاديين العاملين فيه محبطين للاستثمار المحلي و الأجنبي.

و بصفة عامة كانت النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة مؤكدة لما توصلت إليه الدراسات التطبيقية للموضوع، فعلى سبيل الذكر توصل (Mauro,1996) إلى وجود أثر سلبي يحدثه الفساد على النمو الاقتصادي و الاستثمار. و رغم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث فإننا لم نتمكن من تجاوز بعض النقائص التي قد تكون ظهرت عليها هذه الدراسة.

الملاحق:

الملحق1: قائمة البلدان عينة الدراسة.

ARE	BHR	DZA	EGY	JOR	KWT	MAR	MRT	OMN	QAT	SAU	SDN	SOM	SYR	TUN
الامارات المتحدة	البحرين	الجزائر	مصر	الاردن	الكويت	المغرب	موريطانيا	عمان	قطر	العربية السعودية	السودان	الصومال	سوريا	تونس

الملحق 2: نتائج اختبارHausman للأثر المتغير

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	22.621515	3	0.0000

** WARNING: estimated cross-section random effects variance is zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LPIB(-1)	0.928728	0.987318	0.000273	0.0004
CC	0.001364	0.009587	0.000357	0.6633
LTI	0.179346	-0.007017	0.002085	0.0000

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/05/17 Time: 08:13
Sample (adjusted): 1997 2015
Periods included: 19
Cross-sections included: 14
Total panel (unbalanced) observations: 263

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.135928	0.236857	-0.573881	0.5666
LPIB(-1)	0.928728	0.018177	51.09312	0.0000
CC	0.001364	0.026168	0.052123	0.9585
LTI	0.179346	0.050786	3.531372	0.0005

Effects Specification

الملحق3 :نتائج اختبار Waldلمعاملات المتغيرات الصماء.

Wald Test:
Equation: MOD1W

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	1.329671	(14, 246)	0.1901
Chi-square	18.61540	14	0.1802

Null Hypothesis: C(7)=C(8)=C(9)=C(10)=C(11)=C(12)=C(13)=C(14)=C(15)=C(16)=C(17)=C(18)=C(19)=C(20)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(7)	0.586359	0.195040
C(8)	0.565691	0.178619
C(9)	0.481445	0.144458
C(10)	0.467213	0.136140
C(11)	0.486218	0.145989
C(12)	0.578417	0.191206
C(13)	0.450987	0.139825
C(14)	0.398562	0.122849
C(15)	0.552766	0.174949
C(16)	0.656815	0.201145
C(17)	0.560425	0.173291
C(18)	0.468262	0.129533
C(19)	0.431057	0.132545
C(20)	0.459094	0.148524

Restrictions are linear in coefficients.

الملحق4: نتائج تقدير أثر الفساد على النمو الاقتصادي للبلدان العربية خلال الفترة 1996-2012.

Dependent Variable: LPIB
Method: Panel Least Squares
Date: 05/05/17 Time: 08:00
Sample (adjusted): 1997 2015
Periods included: 19
Cross-sections included: 14
Total panel (unbalanced) observations: 263
White period standard errors & covariance (no d.f. correction)
WARNING: estimated coefficient covariance matrix is of reduced rank

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.302997	0.075961	3.988840	0.0001
LPIB(-1)	0.968772	0.009901	97.84840	0.0000
CC	-0.113398	0.044908	-2.525147	0.0122
RI	0.065437	0.012164	5.379594	0.0000
PLA	-0.022129	0.010150	-2.180107	0.0302
CC*LTI	0.027269	0.010983	2.482862	0.0137

R-squared	0.993063	Mean dependent var	8.608328
Adjusted R-squared	0.992928	S.D. dependent var	1.449674
S.E. of regression	0.121912	Akaike info criterion	-1.348490
Sum squared resid	3.819654	Schwarz criterion	-1.266996
Log likelihood	183.3264	Hannan-Quinn criter.	-1.315739
F-statistic	7357.967	Durbin-Watson stat	1.744750
Prob(F-statistic)	0.000000		

الهوامش

[1] M. BALIAMOUNE-LUTZ et L. NDIKUMANA : « Corruption et croissance dans les pays africains : le canal de l'investissement » p : 435,436.

[2] - تقرير البنك العالمي عن التنمية في العالم – الدولة في عالم متغير رقم 17300 الصادر بتاريخ 1-60-1997.

[3] - L. NdikumanaL "Corruption and Growth Outcomes : Evidence and Lessons for African Countries", in Governance and Pro-Poor Growth, African Economic Research Consortium, Nairobi, Kenya, 184216.2007

[4] - تقرير منظمة الشفافية الدولية: عشر سنوات في مكافحة الفساد منظمة الشفافية Otto-Suhr- Transparency International Secretariat 97-99, Allee 10585 Berlin, Germany, 7October 2003, p: 08.

[5]Alatas S. H. " The Sociology of Corruption : The Nature, Function, Causes and Prevention of Corruption" Singapore : Hoong Fatt Press. 1968

[6] -E.LAVALLEE et autres : les mecanismes à l'origine de la corruption : une analyse sur micro-données africainesm, file:///C :users/PC/DOWNLOADERS/2008-08-PDF PAGE 7 ,8.

[7] -P, Mauro: opcit, page:681.

[8] -E LAVALLEE et autres : op-cit ,page 08.

[9] - P.Mauro: Op-cit : p705.

[10] - - P.Mauro, Op.cit: p:710.

[11]M. BALIAMOUNE-LUTZ et L. NDIKUMANA : Op.cit. p : 407.

[12] -Ibid.

[13] Ndikumana L. 2007: Op.cit. p ------.

[14] - -E.LAVALLEE et autres : op.cit. p : 436.

[15]-Ibid.

[16]البنك الدولي: http://www.banquemondiale.org